الفصل الأول

قوانين «الوفرة النسبية» «الندرة النسبية» للموارد في الاقتصادين «الإسلامي» و«الوضعي»

۞ أولا: الاقتصاد الإسلامي و«الوفرة النسبية»

قبل أن نتناول هذا الموضوع بالشرح والتحليل، يجدر بنا أن نحدد ما هو الاقتصاد الإسلامي؟؟

إنه نظام إلهي محكم يتصف بالكمال المطلق، وينظم السلوك المادي للإنسان على أساس جانبين اثنين:

جانب إيماني أخلاقي، وجانب مادي، بحيث يتلازم هذان الجانبان، لا ينفصلان..!! ولا يفترقان ...!! ولو حدث ذلك لكان الخلل الذي يؤدي إلى الأزمات والكوارث، والمعيشة الضنك.. والمتمثلة في المجاعات والأزمات الاقتصادية والدمار الكامل لكل مقومات الحياة والبقاء.

إذن الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى تحقيق الإشباع الكامل للاحتياجات للإنسان، بل يسعى إلى تحقيق وتوفير الرفاهية الاقتصادية ولكن داخل دائرة الإيمان.

ونعتقد أن النصوص القرآنية التالية توضح ذلك ففي بيان الحاجات الضرورية قول الله تعالى:

﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾

[سورة طه: الآيات ١١٨-١١٩]

وهي المأكل والملبس والمشرب، والمسكن ..

ولا يتحقق للإنسان هذا الإشباع إلا إذا توافر لديه الجانب الإيماني الأخلاقي

وقوله تعالى: ﴿... فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا...﴾

[سورة طه: آيات: ١٢٣-١٢٤]

ولنترك للعقل تصور المعيشة الضنك، أبعادها وآثارها .

وهنا نتساءل هل الوجود الكوني فيه من الموارد ما يغطي الرغبات ويسدُّ الاحتياجات، ويحقق الإشباع الكلي ؟؟

يتبين من القرآن الكريم الذي وضع أسس الاقتصاد الإسلامي، أن هناك من الموارد ما يفوق التصور والحصر، مثل ما ورد في الآيات الآتية:

قال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ۝ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ۝ وَإِن مِّن

شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴾

[سورة الحجر: الآيات ١٩-٢٢]

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[سورة إبراهيم الآيات : ٣٢-٣٤]

وهناك آيات قرآنية كثيرة لا مجال لحصرها تبرز كثرة الموارد الاقتصادية والنعم التي تفوق الحصر والتي خلقها الله للبشر، وسخرها لهم. وواضح أن الأرض عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، تستقيم مع الماء المنزل من السماء ثم مع العمل الإنساني، في إنتاج ما يشبع الحاجات الضرورية للإنسان، وبوفرة..!!.

ولكن كيف نستنتج قانون الوفرة النسبية للموارد الاقتصادية؟

أولاً: كما توضح النصوص القرآنية السابقة أن الإنسان لو حاول أن يقوم بحصر وإحصاء النعم والموارد الاقتصادية فإنه لن يتمكن من حصرها وإحصائها.

ثانيًا: جميع النعم والموارد خلقت بميزان دقيق محكم ليس فيه خلل أو قصور ومن ثم فهي تشبع حاجات البشر ومتطلباتهم، وغير البشر، من ليسوا له برازقين من حيوان ودواب وكل ما يفد إلى الأرض، حتى نهاية الحياة.

ثالثاً: ليس من المعقول ولا من المنطق أن يخلق الله البشر وغيرهم، دون أن يهيئ لهم أسباب البقاء، وأن يهيئ لهم كل مقومات الحياة. وهو الخالق فهو الرازق.

ولكي نقرب معنى «قانون الوفرة النسبية» فلنضرب مثالاً يوضح لنا الصورة.

فالماء مع الأرض كما ذكرنا أو الماء وحده مورد من الموارد الاقتصادية، وهو موجود بوفرة لا يقدر البشر أمامها على تحجيمه، وتخزينه فهو مضمون الوجود والسيلان، وبالتالي فإن استخداماته موجودة غير ممنوعة ولا مقطوعة، ويتحقق معدل هذه الاستخدامات بقدر استثماره واستغلاله فيما ينفع البشرية.

وكمية الماء تحتل ٣/ ٤ مساحة الأرض، وثبت أن كل ما يستثمر ويستغل لتغطية احتياجات البشر وغيرهم كله يمثل نسبة ١/ ١٠ من كمية الماء الموجود على الأرض، وهذه النسبة تغطي الاحتياجات والرغبات والمتطلبات والاستخدامات من:

مأكل، ومشرب، وزراعة، وإدارة المصانع، وتوليد للطاقة، وإدارة وسائل النقل من سفن وطائرات وسيارات ... الخ.

وبالرغم من هذا الكم الهائل من الاستخدامات لهذه النسبة ١/ ١٠ من كمية الماء، إلا أنها لا تستهلك، ولا تفنى، حيث تمر بالدورة الأزلية حيث تتبخر ثم تصير سحابًا، ينزل إلى الأرض ماءً عذبًا فراتًا يسقي الإنسان والحيوان والزرع مرة ثانية.

معنى ذلك أنه يبقى من كمية الماء الكلية ٩/ ١٠ لم تستغل ولم تستثمر ولم تستخدم.

إذن هناك «وفرة نسبية» وليست «ندرة نسبية» .. ولنا أن نثير هذا السؤال - وإن كان يطرح نفسه.

كم يكون قدر النتائج لو زاد المستخدم المستغل والمستثمر من ١/ ١٠ إلى ٣/ ١٠ أو ٤/ ١٠ مثلا؟؟!

كم تكون كمية الطعام والغذاء المستخرج ؟

كم تكون كمية الزينة المستخرجة؟

كم تكون كمية الطاقة المتولدة؟

كم يكون عدد السفن الجواري التي تحمل التجارة بين الدول؟ ووسائل النقل الأخرى؟

كم تكون مساحات الصحراء المستزرعة؟

كم يكون عدد المصانع المدارة للإنتاج؟

كم تكون كميات الزروع والثمار؟

كم تكون فرص العمل المتاحة؟

«بمعنى آخر كم يكون مقدار الإنتاج الغذائي وغير الغذائي؟؟»

إذا كانت نسبة الـ ١/ ١٠ تحقق الوفرة والرفاهية الاقتصادية فكم يكون مقدار الوفرة والرفاهية لو زادت النسبة من ١/ ١٠ إلى ٤/ ١٠ مثلا .. ليس في مقدور العقل البشري أن يتصور هذا القدر!! ولهذا تقول النصوص القرآنية

قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[سورة القمر: الآية ٤٩]

﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾

[سورة الحجر: الآية٢١]

وكما أن الأرض والماء عناصر أساسية في تلبية حاجات البشر وغير البشر وفي الإنتاج الغذائي، اللازم للحياة والبقاء، وبوفرة لا يمكن تصورها فإن هناك من الموارد الأخرى اللازمة للتلبية والإنتاج. والأمثلة كثيرة، فلنأخذ مثلاً الشمس فهي مصدر من مصادر الطاقة والدفء وإنبات المزروعات، والتغذية، وتيسير سبل الحياة من ضوء وأشعة تغذي الإنسان والحيوان، وتتولد طاقتها ذاتيًا، نتيجة للانفجارات الهيدروجينية بداخلها، منذ خلقها الله، ومعدل طاقتها لم يضعف، ولم يَهِنْ، ثابت لم يتغير زيادة أو

نقصًا، ولم يؤثر فيها كم المخلوقات على مدى مليارات السنين مع الأخذ في الاعتبار أن مساحة الشمس بالمتر المربع أكثر من الأرض بمقدار ١١٩٩٠ مرَّة.

وبالمتر المكعب أكبر من الأرض بمقدار ١ر٣٠٠ر٠٠٠ مرَّة ولم يصل حتى الآن العقل البشري إلى حساب نسبة المستثمر والمستغل المستخدم من الشمس، وبالتالي فإنه لا يمكن حساب مقدار الوفرة النسبية لها.. ولكن يمكننا الحكم إجمالاً بأن بها «وفرة».

ولنأخذ مثالاً آخر «الهواء والرياح» المستخدمان في التنفس للإنسان والحيوان والنبات لاستمرار الحياة وفي التلقيح وإثارة السحاب محمل بهذا الماء إلى مناطق أخرى تحتاج حياتها إلى الماء لِيُسَاق إلى الصحراء وإلى البلد الميت، لِتَدِبَّ وتنمو فيه الحياة ... وفي توليد الطاقة ... ولنا أن نتصور مدى قدرة الهواء والرياح في تزويد المليارات بالأوكسجين وفي إدارة مليارات طواحين الهواء لتوليد الطاقة، وفي سَوْق مليارات الأمتار من الماء في صورة سحاب وهكذا...الخ من الاستخدامات ومن تلبية الحاجات الضرورية للبشر وغير البشر.

تلك أمثلة قائمة .. ليست على سبيل الحصر، ولكن ذكرناها كدليل من الأدِلَّة التي تنطق «بالوفرة النسبية للموارد» القائم عليها الاقتصاد الإسلامي...

ممَّا تقدم يتبيَّن أن الله سبحانه وتعالى أوجد البشر وغير البشر وخلق لهم كل الموارد الاقتصادية التي تحقق لهم إشباع رغباتهم، بمعنى أنه أوجد لهم كل مقومات حياتهم، مهما كانت معدلات زيادتهم، وضمن لهم وفرة هذه الموارد، وتوافرها ويعلم مستقرها ومستودعها في كل زمان ومكان قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[سورة هود: الآية ٦] ويستوى في ذلك المؤمنون به، والمنكرون له .. بل إنه وعد بوفرات أخرى مضاعفة إذا آمن المنكرون والكافرون به. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾

[سورة الأعراف: الآية ٩٦]

إذن الكون كله مسخَّر من الله لخدمة الإنسان، وإشباع حاجاته ورغباته.. ولا يستطيع أي مورد أن يقصِّر أو يمتنع عن أداء وظيفته حتى تلك القوى التي تفوق قدرتها كل البشر مجتمعين، فالشمس مثلا لا تستطيع الاقتراب من الأرض فتدمرها، أو تبتعد عن الأرض فتحولها إلى جبال من الجليد.

والمحيطات والبحار لا تستطيع أن تتحكم وتتدخل في الدورة الأزلية للماء، أي لا تستطيع أن تمنع نفسها عن أن تتبخر ليصعد البخار فيتكون السحاب الثقال الذي يزوِّد الإنسان والزرع والحيوان بالماء العذب الذي يسقيهم - والهواء لا يستطيع التدخل في نسب الغازات المكونة له من أكسجين ونيتروجين وثاني أكسيد الكربون زيادة أو نقصا، مما يؤثر على حياة

الإنسان والحيوان. الزرع والنبات لا يستطيع أن يمتنع عن إعطاء ثمره، مما يترتب عليه حدوث مجاعات، تهدِّد الحياة، وبقاء الإنسان.

إلى آخر الموارد التي لا نستطيع ـ كبشر ـ حصرها وإحصاءها، ونستطيع على وجه الإجمال أن نقسمها على أساس إشباع الحاجات الضرورية:

١ - موارد تعطي الغذاء

٢ - موارد تعطي الماء

٣ - موارد تعطي الكساء

ويغلب على هذه الموارد الوفرة، والعطاء بدون مجهود من الإنسان، وإذا تدخل فيها الإنسان فإنما يتدخل بواسطة العلم الذي وهبه الله له، لا تدخل الخالق المنشئ، يعني ذلك أن كل حاجات الإنسان وضعت في هذا الكون بتسْخِيرٍ من الله، وكل شيء في الكون يعود إليه. ومن خلال هذا التحليل يمكن أن نتصل إلى نقطة هامة في النظام الاقتصادي الإسلامي هي ... (أن الوفرة فيه ليست نوعًا واحدًا فقط)، ينحصر في التواجد الكمِّي للموارد الاقتصادية على ظهر الأرض ، وما يعلو غلافها الجوي ... بل هناك:

١ - وفرة الموارد نتيجة التسخير من الله للإنسان.

٢ - وفرة الموارد نتيجة الإيمان به.

٣ - وفرة الموارد نتيجة تدخل الإنسان بقدر ما أوتي من علم منحه الله له.

٤ - وفرة الموارد نتيجة التوازن في أداء وظيفتها التي وضعها الله لها، وما كانت توصف بأنها موارد لو فقدت هذا «التوازن» والأمثلة واضحة كما

بَيَّنَّا. وإذا كنا قد تناولنا الموارد التي تحتل ظهر الأرض، فإن الموارد التي تحتل باطن الأرض، كثيرة لا يمكن حصرها.. مع بيان أن الله قد خلقها وسخرها للإنسان وغيره، ولكن في سبيل الحصول عليها على الإنسان أن يُعْمِل ذهنه ويحرك عقله، ويبتكر ويبدع ويجهد نفسه ليكوِّن من هذه «الكنوز» في باطن الأرض خليطًا يشبع به رغباته واحتياجاته

إذا هناك نوعان من الموارد الاقتصادية:

١- نوع لا يبذل الإنسان جهدًا في سبيل الحصول عليه.

٢- نوع يبذل الإنسان جهدًا في سبيل الحصول عليه

وكلاً النوعين خلقهما الله وسخرهما للإنسان، كي تكتمل مقومات الحياة له..

معنى ذلك أن كل شيء في الكون يعود إلى الله، وكل شيء مخلوق من الله خلقًا مباشرًا، ولا يستطيع أي كائن أن يدَّعي لنفسه خلق هذه الموارد، حتى البشر مجتمعين، لا يستطيعون خلق مادة من لا شيء، بل دورهم محصور فقط في استخدام المواد المخلوقة من الله بواسطة العلم الذي كشفه لهم في صنع مزيج من المواد.

ولن يستطيعوا خلق ذباب وهو كائن ضعيف ولو اجتمعوا له. والمزيج الذي صنعه البشر والذي أشرنا إليه مواده كلها من خلق الله، وجد البشر موادَّه في الأرض، لكنهم لم يوجدوا هذه المواد..

وغاية التحليل السابق سوف تؤدي بنا إلى نتيجة هامة، ودعامة أساسية يقوم عليها نظام الاقتصاد الإسلامي وهي:

أن الله هو الخالق المالك لكل الموارد الاقتصادية، وطالما أنه هو الخالق والمالك فهو الرازق، وطالما هو الرازق فهو دائم العطاء بوفرة وبغير حساب وذلك حتى تستمر الحياة، ويستمر الوجود الكوني الذي أعده الله للبشر على الأرض.

إذن لا مجال «لقانون الندرة النسبية» ولا وجود لهذا القانون في النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث الموارد متاحة، والإشباع الكلي لجميع الاحتياجات والرغبات متاح، والتوازن بين الموارد وإشباع الرغبات مهما كان حجم السكان موجود.. .وطالما أن التوازن موجود ومحقق في الاقتصاد الإسلامي بين الموارد الاقتصادية وعدد السكان، فإنه لا توجد أي أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي، حيث كل مورد موزون بدقة، وكل مورد مخلوق بقدر، وكل دابة في الأرض على الله رزقها .

فالوجود الكوني بكل ما فيه من موارد ملك لله، لأنه الخالق، وكل ما في الوجود مسخَّر من الله للإنسان، والعلاقة فيه بين الموارد الاقتصادية وبين الاحتياجات والرغبات اللانهائية هي «علاقة طردية».

إذن لا مجال «لقيام مشكلة اقتصادية فيه» ولا وجود لهذه المشكلة التي تتمثل في التناقض بين الموارد الاقتصادية «المتاحة النادرة» والحاجات والرغبات واجبة الإشباع «المتعددة» و«اللانهائية» وهما المحور اللذان يقوم

عليها الاقتصاد الوضعي ومن هنا نجد التحليل السابق يقودنا إلى تحليل النقطة التالية:

❁ ثانيًا: الاقتصاد الوضعي و«الندرة النسبية»

معروف أن الاقتصاد الوضعي يهتم بما هو مُشاهد في الحياة الواقعية من «ندرة نسبية» في الموارد القابلة لإشباع «الحاجات المتعددة للإنسان» مع استخدام تلك الموارد «النادرة والمحدودة» أفضل استخدام ممكن، لتحقيق أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات المتعددة، كما يهتم بما يترتب على ذلك من علاقات بين أفراد المجتمع الإنساني، خاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع. معنى ذلك أن الموضوع الأساسي للاقتصاد الوضعي هو «المشكلة الاقتصادية» التي أشرنا إليها في سياق تحليلنا للاقتصاد الإسلامي بأنها ليست قائمة فيه على العكس من الاقتصاد الوضعي حيث تتمثل في التناقض بين الموارد المتاحة «والنادرة». والحاجات المطلوب إشباعها (والمتعددة).

وهكذا فإن محور الاقتصاد الوضعي يدور حول أمرين هما:

١- عناصر المشكلة الاقتصادية وهي الموارد النادرة والاستخدام الأمثل عن طريق الإنتاج، والاستهلاك، وكيفية التملك والتوزيع.

٢- العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع الإنساني نتيجة لحل المشكلة الاقتصادية. وفي الوقت الذي نرى فيه أن أقصى إشباع ممكن بأفضل استخدام ممكن في الاقتصاد الإسلامي لا يتم إلا بإتباع منهج الله وهدْيه

أي بالإيمان والأخلاقيات، حتى لا يعيش الإنسان المعيشة الضنك القاسية .. والتي تشمل الحياة النفسية الإيمانية المتمثلة في القلق النفسي والتوتر والحيرة وعدم الاستقرار وعدم الراحة، وعدم التمتع بمباهج الحياة رغم توافر كل شيء، ورغم توافر جميع مظاهر الترف النسبي ومتطلباته. والدليل على ذلك، حوادث الانتحار ورفض الحياة في دول العالم المتقدم ماديا واقتصاديا كالسويد وأمريكا.

كما تشمل هذه المعيشة الحياة المادية القاسية الشديدة الضيق والتي يصل فيها المستوى المعيشي إلى الكفاف، والفقر وإلى خط الصفر وما دونه في دول العالم المتخلف، رغم توافر المواد الأولية للإنتاج والموارد الاقتصادية الضرورية له كالنفط وخلافه.

كما نرى أن الاقتصاد الوضعي قائم على انتفاء العلاقة بينه وبين الإيمان والأخلاق، فهو يبحث عن وسائل تحقيق المنفعة والإشباع من الموارد النادرة بصرف النظر عن مدى السماح باستخدامها، أو تحريمها دينيًا وأخلاقيًا، فطالما أن هذا الاستخدام سوف يحقق إشباعًا ونفعًا أكثر لأفراد المجتمع الذين يرغبون في الحصول على هذا الشيء «المورد» لأنه يشبع حاجة معينة لديهم يريدون إشباعها، فهذا الشيء يكفي في الاقتصاد الوضعي ليكون مركزًا للتحليل الاقتصادي، بشرط أن تتوافر فيه بجانب المنفعة صفة «الندرة النسبية».

ومعنى ذلك أن الاقتصاد الوضعي لا علاقة له بالأخلاق[١]، على عكس الاقتصاد الإسلامي ... فإنتاج الخمور مثلاً إنتاج اقتصادي لأنه يحقق إشباعًا ونفعًا وربحًا من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي، ولكنه غير ذلك في الاقتصاد الإسلامي لأنه محرَّم دينيا وأخلاقيًا...وكذلك الإقراض بفائدة أي التعامل «بالربا» قائم في الاقتصاد الوضعي لأنه يحقق نفعًا وربحًا لرأس المال ، بينما هو غير ذلك في الاقتصاد الإسلامي لأنه محرَّم وغير أخلاقي ويترتب عليه آثار اقتصادية سلبية ضارة.

وإلى هنا نجد سؤالاً يفرض نفسه هو: هل لنا أن نطلق اصطلاح قانون على «الوفرة النسبية» وعلى «الندرة النسبية»؟؟؟! ولماذا؟؟.

في الواقع أنه من المتعارف عليه إطلاق مصطلح «قانون اقتصادي» على النتيجة النهائية ذات التعميم وكذلك المبادئ التي تستخلص من خلال البحث والتحليل الاقتصادي بطرق الاستنباط والاستقراء، ومجموع النتائج والتعميمات والمبادئ التي يُسفِر عنها البحث والتحليل للنشاط الاقتصادي يسمى «بالنظرية الاقتصادية»[٢].

ومما لا شك فيه أن القوانين الاقتصادية إذا ما أحسن استنباطها واستقراؤها من خلال الظواهر والمشاهدات، فإنها تكون أداة لتفهم حركة «النظام الاقتصادي، وأداة في تحليل أي مشكلة تطرأ أو تُستجد على الحياة الاقتصادية..وأيضًا أداة تساعد في التنبؤ بأي مشكلة متوقع أو محتمل حدوثها.

---

(١) د. أحمد جامع . النظرية الاقتصادية ص١٠، ص١٦ – دكتور عبد الله الصعيدي «مبادئ علم الاقتصاد» ص٣٧، ص٥٥.

وبذلك يمكن وضع «السياسة الاقتصادية» المناسبة وهي عبارة عن قرارات وإجراءات معينة في ظل ظروف معينة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة[١].

على أننا يجب أن نلاحظ أن «النظريات الاقتصادية» بما تشمله من نتائج نهائية ومبادئ يسفر عنها البحث والتحليل الاقتصادي بواسطة الاستنباط والاستقراء، ستكون في خدمة «السياسة الاقتصادية» في الغالب الأعم.

وعلى ذلك فإن «الوفرة النسبية» في النظام الإسلامي قد أخذت صفتها القانونية لا من نتائج الاستنباط والاستقراء ولكن مما قرره القرآن من أن :

١- الموارد الاقتصادية مما خلقه الله وسخره للإنسان وغيره في الوجود الكوني من أجل الحياة واستمرارها.

٢- ضمان وكفالة الرزق من الله لكل دابة.

٣- استغراق الموارد للإشباع وتحقيق الرغبات والاحتياجات وشمولها لسكان الأرض يستوي في ذلك المؤمن والكافر.

٤- مضاعفة الوفرة هذه لو آمن أهل القرى أي السكان.

٥- تجنب معايش الضَّنك والضيق المعنوي والمادي، إذا ما اتبع السكان هدى الله وتعاليمه.

مرادنا من التحليل السابق هو الوصول إلى أن قانون الوفرة النسبية في الاقتصاد الإسلامي تشريع من الله .. ومن ثَمَّ فهو مثله كمثل القوانين العلمية الطبيعية كقانون الجاذبية وقانون الطاقة والقوانين التي تنظم سير

(١) د. عبد الله الصعيدي مبادئ علم الاقتصاد ص٥٥.

الكون كرفع السماء بعمدٍ لا نراها وحركة الشمس والقمر والنجوم والأفلاك والأرض بحيث لا يحدث صدام بينها.

إذن قانون الوفرة النسبية ثابت ثبات القوانين الطبيعية، في كل زمان ومكان.

وعلى هذا الأساس فإنه لا توجد في الاقتصادي الإسلامي ـ كما أشرنا ـ المشكلة الاقتصادية المتمثلة في التناقض وعكسية العلاقة بين الموارد المتاحة (النادرة) والحاجات والرغبات المطلوب إشباعها (المتعددة).

لأنه لا توجد فيه ـ كما أشرنا تكرارًا ـ ندرة للموارد، بل وفرة تستغرق وتحتوي الإشباع الكلي المطلق مهما بلغ حجمه ..

وأعتقد أن ما يؤكد ذلك ويدل عليه قوله تعالى ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [سورة إبراهيم: آية ٣٤] حيث نستنبط من ذلك:

أ- تحقيق الإشباع الكلي لكل الحاجات والرغبات الإنسانية حتى لا يواجه الإنسان أي حرمان، فكل ما يسأل عنه لتحقيق إشباعه يؤتيه الله له.

ب- وطالما أن الإشباع الكلي محقق لكل الرغبات وجميع الاحتياجات في وقت واحد وزمن واحد ومكان واحد. والحاجات والرغبات متعددة ولا نهائية ومتجددة حسب ظروف الزمان والمكان، لذا فإن ما يقوم بسدادها متوافر وخارج نطاق الإحصاء.

ومن ثم فقد وضع نظامًا أمثل لإدارة قوى الإنتاج، والموارد، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والملكية، والتوزيع، وعلاقة قوى العمل... حتى لا تكون هناك ثغرة تنفذ منها أية مشكلة اقتصادية.

إذن الوفرة للموارد تعني في الاقتصاد الإسلامي كفاية الموارد لإشباع حاجات الفرد أو المجتمع أو العالم، كما تعني التناسب بين العرض والطلب بحيث لا يزيد الطلب عن العرض وبمعنى آخر لا يقل العرض عن الطلب بل يستغرقه ويفيض، وفي حالة قياس الوفرة فإنها لا تقاس بالكمية المعروضة فقط بل بالكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

وذلك على العكس تماما من الندرة ـ في مفهوم الاقتصاد الوضعي القائم على أساس مادي بحت ـ حيث تعني عدم كفاية الموارد لإشباع حاجات الفرد أو المجتمع أو العالم، كما تعني عدم التناسب بين العرض والطلب، حيث يزيد الطلب على العرض، وبمعنى آخر يقل العرض عن الطلب، وفي حالة قياس الندرة فإنها لا تقاس بالكمية المعروضة فقط بل بالكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

إذن معيار التفرقة بين الاثنين هو تفوق العرض على الطلب مع توافر الموارد وتفوق الطلب على العرض مع ندرة الموارد. وتجدر الإشارة في ختام هذا الفصل إلى أنني أعني بالموارد الاقتصادية كافة الموارد التي تدخل في إنتاج سلعة أو خدمة تشبع رغبة أو تحقق رفاهة، سواء تلك التي لا يبذل الإنسان فيها جهدًا، أو التي يبذل الإنسان فيها جهدًا، وذلك بسبب بسيط

هو أن توافر المورد في مكان أو زمان ما لا يبذل الإنسان جهدًا للحصول عليه هو في مكان آخر أو زمان آخر مورد يبذل الإنسان فيه جهدًا للحصول عليه .. مثلا الماء بجانب المنابع والأراضي الخصبة مورد اقتصادي سهل الحصول عليه، ولكن في الصحراء حيث البعد عن المنابع والطبيعة الصحراوية مورد اقتصادي أيضا ولكن يبذل الإنسان جهدًا في سبيل الحصول عليه وهذا لا ينفي شرط الوفرة.